

المحض والاعمال والندب كذب الصلاة الضميمة دخول وقتها
وهو ارتفاع الشمس قدر موطئ العقول وما نفع المحض
او وقت المنع والتجوز كقولهم اكل الميتة سببه حثها وشروطه
الاضطرار وما نفع عدم الاضطرار والكرهية كراهية صيد
الاهوسية الاهور شرطه الحاجة وما نفع الاضطرار
والاياحة باياحة البيع سببها الاحتياج فانه سبب في اياته
المبيع وشروطها الانفعال به مثلا وما نفع وقوعه وقت
نفاذ الجمعة مثلا قوله اثبات الربط في مقتضى الظاهر
حيث عرف الحكم الذي قسمه الى الاقسام الثلاثة بالثبات
اسرؤلفها ان تقول بتحقيقها اثبات امر او نفيها في اخره
فان المشاير من كلامه اولان المراد بالامر المحمول المنفرد
او المتخي ومن كلامه هنا ان المراد بالربط النسبة الحكمية
التي تعلق بها الاثبات فتعلق الاثبات فدها مختلف
ولا شك في المفارقة بينهما بحسب الظاهر وان كان اثبات
الربط بين امرين متعلقا بالثبوت احد الامرين للاخذ
فتوافق ما صدر والاثبات في الاصل مصدر وهو مصنف
لمقوله اي اثباتك الربط وليس المراد به هنا المصدر
بل المراد به التصديق الادراك والتصديق من قبيل الكين
لا الفصل كما مر وقتنا من هنا والمراد بالربط النسبة
الحكمية اي ثبوت المحمول للموضوع وبين ظرف في محل نصب
على انه حال والمراد باحد الامرين المحمول وبالاخر الموضوع
فتخبر به باحدهما احدهما رديا لاخذ وقوله وجودا
او عدمه ما يتران للربط بالمعنى المذكور اي اثباتك الربط
اي النسبة الحكمية بين الموضوع والمحمول اي التصديق
بها من جهة وقوعها فتكون الضميمة موجبه لقولنا اكل

اثبات الربط من جهة
وامر وجودا او عدمه

مشبع

مشبع فالنسبة فيه وهي ثبوت الاشباع للاكل مصدر قهرا من جهة
وقوعها او من جهة عدم وقوعها فتكون سالبة لقولنا ليس عدم
الاكل مشبعا فالنسبة فيه وهي ثبوت الاشباع لعدم اكل مصدر قهرا
بها من جهة عدم وقوعها فالنسبة في كل من الموجبية والسالبة
واحدة على التحققي وهي الثبوت كدونها في الموجبية مصدر قهرا
من جهة عدم وقوعها ويصح ان يكون ذلك حال اي حال
كون هذا الربط اي النسبة وجودا او عدمه اي ملاحظا ووجها
او عدمه وهذا التفسير هو المطبق لكلام اهل المعقول والمطابق
لكذا في شرح المقدمات ان المراد بالربط الاقتران والتمسك
المعروف وان قوله وجودا او عدمه يميزان من امر وامر على اليد
اي اثبات الربط بين امرين وجودا او عدمه وبين امر
اخر من جهة وجوده او عدمه وان ثبت جعلتهما محولين
عن المضاف والتقدير بين وجود امر او عدمه ووجود امر
اخر او عدمه ويحتمل ان يكونا حالين من امر وامر والتقدير
بين امر وامر حال كون وجود او عدمه اي ذا وجود او ذاك
عدم او موجودا او معدوما لكن في حال مصدر غير ميسر
وانما شرط مجتبها من المضاف اليه كون المضاف مقتضيا
لعمل فيه او جزية ولم يوجد ذلك هنا وعلى كل حال فالعبارة
شاملة لا قسم الربط الا لئلا وفي ربط وجود بوجود
كربط وجود الشبع بوجود الاكل وربط عدم بعدم كربط عدم
الشبع بعدم الاكل لان عدم وان احسن بنفسه لكن يحسن
باعتبار ايضا ان اليد اذ الكلام في عدم الاصل في المحض
لعدم تعلق الربط فيه وربط وجود بعدم كربط وجود بوجود
عدم الاكل وربط عدم بوجود كربط عدم بوجود
الاكل وهذا على القول بنفي الاكل احوال اي بواسطة